المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــــدد 18 A آب 2025
No.18 A August 2025

التأثيرات الاستراتيجية للعشائر العراقية في التشكيل الجيوسياسي المحلي: مقاربة تحليلية في تفاعلات القبيلة والدولة

د. سلام مجهول شهد
Iqsalam18@gmail.com
تربية القادسية

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل متعمق للتأثيرات الاستراتيجية المعقدة التي تمارسها القبائل العراقية على المشهد الجيوسياسي المحلي من خلال استكشاف الجدلية التاريخية والمعاصرة بين القبيلة والدولة في العراق. باعتبارها كيانًا اجتماعيًا وسياسيًا راسخًا، تعد القبيلة جهة فاعلة مؤثرة نمت قوتها بشكل كبير في سياق ضعف الدولة العراقية وهشاشة مؤسساتها، خاصة في فترة ما بعد عام 2003. تركز الدراسة على تفكيك ثلاث آليات رئيسية تمكّن القبائل من ممارسة نفوذها الجيوسياسي: أولاً، التعبئة الانتخابية، التي تحرك نظام الحصص وتعيد توجيه الموارد العامة؛ ثانياً، الاحتواء الأمني، الذي يملأ الفراغ الذي خلفته الدولة ويخلق ثنائية في السيطرة الأمنية الفعالة على الأرض؛ وثالثاً، إعادة رسم الحدود الثقافية والسياسية للمناطق، التي تستند إلى الولاءات القبلية وتعقّد جهود بناء الدولة والمصالحة الوطنية. تناقش الدراسة التطور التاريخي للعلاقة بين القبيلة والدولة، من العهد العثماني مروراً بإنشاء الدولة العراقية الحديثة وحتى فترة ما بعد عام 2003، وتقدم تحليلاً لدراسة حالة عن الفترة من 2014 إلى 2023 لتوضيح هذه التفاعلات الديناميكية. تشير النتائج الرئيسية إلى أن القبائل هي لاعب جيوسياسي محوري يساهم في تفتيت السيطرة الرسمية وتأجيج النزاعات المحلية. بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بتعزيز مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز الهوية الوطنية الموحدة، وإشراك العشائر في حوار وطني بناء في إطار يضمن سيادة الدولة ويستوعب الأدوار الإيجابية التي يمكن أن تلعبها العشائر.

الكلمات المفتاحية: القبائل العراقية، الدولة العراقية، الجغرافيا السياسية المحلية، الولاء القبلي، بناء الدولة.

The strategic influences of Iraqi tribes on local geopolitical formation: an analytical forum on the interactions of the General Union

D.Salam Majhool Shahad

Abstract

This research aims to provide an in-depth analysis of the complex strategic influences exerted by Iraqi tribes on the local geopolitical landscape by exploring the historical and contemporary dialectic between the tribe and the state in Iraq. As a well-established social and political entity, the tribe is an influential actor whose power has grown significantly in the context of the weakness of the Iraqi state and the fragility of its institutions, especially in the post-2003 period. The study focuses on deconstructing three main mechanisms that enable tribes to exert their geopolitical influence: First, electoral mobilisation, which drives quotas and redirects public resources; second, security containment, which fills the vacuum left by the state and creates a duality in effective security control on the ground; and third, the redrawing of the cultural-political boundaries of regions, which is based on tribal loyalties and complicates state-building and national reconciliation efforts. The research discusses the historical development of the relationship between the tribe and the state, from the Ottoman era through the establishment of the modern Iraqi state to the post-2003 period, and provides an analysis of a case

study for the period from 2014 to 2023 to illustrate these dynamic interactions. The main findings indicate that tribes are a pivotal geopolitical actor that contributes to the fragmentation of official control and the fuelling of local conflicts. Based on these findings, the study recommends strengthening state institutions, achieving comprehensive development, promoting a unifying national identity, and engaging clans in a constructive national dialogue within a framework that guarantees state sovereignty and accommodates the positive roles that clans can play.

Keywords: Iraqi tribes, Iraqi state, local geopolitics, tribal loyalty, state-building.

المقدمة

تعد القبيلة، أو العشيرة، واحدة من أقدم وأقوى المؤسسات الاجتماعية والسياسية في تاريخ العراق. ولا يمكن فهم تاريخ العراق الحديث، ولا سيما تاريخه المعاصر، فهماً كاملاً دون تقدير الدور المحوري لهذه الهياكل الاجتماعية وعلاقتها المتشابكة مع مؤسسات الدولة. وقد شكلت هذه العلاقة، التي تراوحت بين الانسجام والتعاون من ناحية والتنافس والصراع من ناحية أخرى، بشكل عميق التطور السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي للبلاد.

لم يقتصر تأثير العشائر على الأبعاد الاجتماعية البحتة، مثل نظام الحماية أو وسيلة لحل النزاعات الداخلية، بل امتد ليصل إلى جوهر التكوين الجيوسياسي. أثبتت القبائل قدرتها على التأثير في توزيع السلطة، ورسم خرائط النفوذ المحلية، وحتى التأثير في القرارات السيادية للدولة. من خلال شبكاتها المعقدة من الولاءات والتحالفات القائمة على الروابط الدموية والمصالح المشتركة، أصبحت القبائل قوى لا يمكن تجاهلها في تشكيل المعادلة السياسية. في كثير من الأحيان، مع إضعاف مركزية الدولة أو هشاشة مؤسساتها، ظهرت القبيلة كبديل عملي لتوفير الأمن، وإنفاذ القانون غير الرسمي، وتعبئة الموارد البشرية واللوجستية، مما منحها نفوذاً استراتيجياً ملموساً.

لم تكن هذه الديناميكية ثابتة على مر التاريخ. خلال الفترة العثمانية، اتسمت العلاقة بمحاولات الدولة المركزية لفرض سيطرتها، والتي قوبلت بمقاومة من العشائر التي سعت إلى الحفاظ على استقلالها. مع قيام الدولة العراقية الحديثة في القرن العشرين، واجهت الأنظمة المتعاقبة التحدي المستمر المتمثل في دمج هذه القوى التقليدية في إطار الدولة الحديثة. بينما سعت الحكومات الملكية والجمهورية إلى مركزية السلطة وبناء مؤسسات وطنية قوية، احتفظت القبائل بقنوات نفوذها الخاصة، وغالبًا ما استغلت الثغرات في نسيج الدولة أو ضعف سيادتها في المناطق النائية. أدى هذا التفاعل المستمر بين محاولات الدولة لفرض سيطرتها واستراتيجيات القبائل للحفاظ على نفوذها إلى ظهور نماذج متعددة للحكم، تتراوح بين التبعية المتبادلة والصراع المباشر.

أصبحت أهمية دور القبائل واضحة بشكل صارخ في فترة ما بعد عام 2003، عندما شهد العراق فراغًا أمنيًا وإداريًا كبيرًا. خلال هذه الفترة، برزت القبائل كجهات فاعلة رئيسية، إما في استقرار مناطق معينة من خلال تشكيل مجالس الصحوة ومحاربة الإرهاب، أو في تأجيج الصراعات والتوترات الطائفية في مناطق أخرى، مستفيدة من التغييرات الجذرية في هيكل السلطة وتوازن القوى. إن فهم هذه العلاقة المعقدة بين القبيلة والدولة، وتوضيح التأثيرات الاستراتيجية التي مارستها القبائل في تشكيل الخريطة الجيوسياسية المحلية، أمر حيوي لأي منهج تحليلي يسعى إلى فك رموز التعقيدات الحالية في العراق وفهم جذورها التاريخية.

يسعى هذا المنهج التحليلي إلى التعمق في هذه الديالكتيكية من خلال استكشاف الأبعاد المتعددة لتأثير العشائر العراقية على التشكيل الجيوسياسي. سنحلل كيفية تفاعل هذه الكيانات الاجتماعية مع مختلف مؤسسات الدولة، ونحدد العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تعزيز أو تراجع هذا التأثير على مدار الفترات التاريخية المتعاقبة. سنركز بشكل خاص على آليات عمل القبائل كفاعلين سياسيين واجتماعيين، ودورها في عمليات بناء السلام المحلية أو، على العكس من ذلك، في تأجيج النزاعات وتقويض الاستقرار، مع الأخذ في الاعتبار

التحديات الهائلة التي تواجه الدولة العراقية في سعيها لتحقيق الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة وفرض سيادتها الكاملة على أراضيها وشعبها وسط هذا التفاعل المعقد بين التقليد والحداثة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في هذه الدراسة في التعقيد المتزايد للعلاقة بين القبائل العراقية ومؤسسات الدولة الحديثة، والتي تجاوزت كونها مجرد ظاهرة اجتماعية لتصبح عاملاً جيوسياسياً حاسماً يؤثر على توازن القوى على المستويين المحلي والوطني. بعد عقود من الصراع والتدخل الأجنبي، يعاني العراق من فراغ أمني مزمن وهياكل دستورية وسياسية هشة، مما يترك مجالاً واسعاً لظهور ونمو قوى متعددة، وفي مقدمتها القبائل. تكمن القضية المركزية في ازدواجية السلطة التي يواجهها الفرد العراقي بين ولائه القبلي المتجذر وانتمائه الوطني الناشئ أو المتقلب، وهي ازدواجية لا تهدد فقط تماسك النسيج الاجتماعي، بل تشكل أيضاً تحديات خطيرة لقدرة الدولة على إدارة مساحتها الجغرافية وفرض سيادتها الكاملة. يثير هذا الوضع أسئلة جوهرية حول طبيعة هذا التأثير الاستراتيجي:

- كيف تمارس القبائل نفوذها في غياب السيطرة الكاملة للدولة؟
- ما هي الآليات المحددة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الجيوسياسية؟
- ما هي التحديات التي تفرضها هذه الديناميات على عملية بناء الدولة الحديثة في العراق؟
- هل يمكن للدولة استيعاب هذه القوى التقليدية ضمن إطارها المؤسسي دون المساس بمركزيتها وسيادتها؟
- هل ساهم هذا التفاعل في إعادة تعريف حدود السيطرة والسلطة، ليس فقط على المستوى الإداري، بل أيضاً على المستويين الثقافي والاجتماعي؟

فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن القبائل العراقية لا تمارس فقط نفوذاً اجتماعياً وسياسياً، بل تمارس أيضاً نفوذاً جيوسياسياً عميقاً وواسع النطاق، ينعكس بشكل مباشر على التكوين الجيوسياسي المحلي للعراق. ويتم تحقيق هذا التأثير الاستراتيجي من خلال ثلاث آليات رئيسية ومتكاملة:

1. التعبئة الانتخابية: تستغل العشائر شبكاتها الاجتماعية الواسعة وقدرتها على التعبئة لحشد وتوجيه الأصوات في الانتخابات المحلية والوطنية، مما يمكّنها من فرض مرشحيها أو دعم القوى السياسية التي تخدم مصالحها، وبالتالي التأثير على تشكيل الحكومات المحلية والمركزية وتوزيع الموارد والوظائف العامة.
2. الاحتواء الأمني: في الفراغات الأمنية التي خلفتها الدولة، أو في المناطق التي تفتقر فيها المؤسسات الأمنية الحكومية إلى السيطرة الكاملة، تلعب العشائر دوراً محورياً في الحفاظ على الأمن وحل النزاعات، وفي بعض الحالات، تشكيل قوات أمنية موازية أو شبه رسمية. يمنحها هذا الدور شرعية ونفوذاً على الأرض يمكن استخدامهما للتفاوض مع الدولة أو فرض أجنداتها الخاصة، مما يؤثر بشكل مباشر على ديناميكيات السيطرة الجغرافية.
3. إعادة رسم الحدود الثقافية والسياسية للمناطق: لا تقتصر العشائر على الحدود الإدارية الرسمية، بل تعيد تعريف مفهوم "الحدود" على أساس الهوية القبلية والولاءات العشائرية. ويتجلى ذلك في الكتل القبلية التي تسيطر على مناطق جغرافية محددة، وتفرض أنماطًا من الحكم الذاتي غير الرسمي، وتتحكم في الوصول إلى الموارد، بل وتؤثر على التركيبة السكانية للمنطقة، مما يخلق "جيوبًا قبلية" تفرض حدودًا ثقافية وسياسية لا تعترف بها الدولة بالضرورة، ولكنها تؤثر بشكل مباشر على السيطرة الجيوسياسية على الأرض.

أهمية البحث:

تتسم هذه الدراسة بأهمية قصوى لأنها تقع في صميم فهم إحدى أكثر الظواهر تعقيدًا وتأثيرًا في المشهد العراقي المعاصر، ألا وهي التقاطعات المعقدة بين الهياكل القبلية التقليدية وهياكل الدولة الحديثة. في سياق يتسم بعدم الاستقرار المزمن في العراق وانتقالات دستورية هشة لم ترسخ بعد مبادئ المواطنة وسيادة القانون

بشكل كامل، تشكل القبائل عاملًا جيوسياسيًا حاسمًا في تحديد معادلات وتوازنات القوة المحلية والوطنية. وتتجلى هذه الأهمية بعدة طرق:

أولاً، تسلط الدراسة الضوء على أبعاد جديدة لتأثير القبائل تتجاوز النظرة التقليدية لها كوحدات اجتماعية بحتة، وتركز على بعدها الاستراتيجي كفاعل جيوسياسي مؤثر.

ثانياً، تساهم الدراسة في سد الفجوة البحثية في الأدبيات المتعلقة بالدولة والمجتمع في العراق، حيث غالباً ما يتم تجاهل الدور الجيوسياسي للقبائل أو التقليل من شأنه.

ثالثاً، توفر الدراسة إطاراً تحليلياً متعمقاً لفهم ازدواجية السلطة بين الولاء القبلي والانتماء الوطني، وهي ظاهرة تشكل تحدياً كبيراً لبناء دولة مؤسسية حديثة.

رابعاً، تقدم الدراسة رؤى قيّمة لصانعي السياسات وصناع القرار. من خلال فهم آليات تأثير القبائل، يمكن تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع هذه القوى ودمجها في إطار وطني شامل يساهم في الاستقرار.

خامساً، تبرر الدراسة الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم السيادة والسيطرة على المساحة الجغرافية في سياقات ما بعد النزاع، حيث تتشابك القوى الرسمية وغير الرسمية بطرق معقدة تؤثر على الأمن والتنمية.

مناهج البحث:

يتطلب التحليل المتعمق لـ "التأثير الاستراتيجي للقبائل العراقية على التشكيل الجيوسياسي المحلي" منهجا ممنهجيًا متعدد الأبعاد يجمع بين طرق البحث الرئيسية لضمان الحصول على نتائج شاملة ودقيقة. سيعتمد البحث على:

1- المنهج التاريخي التحليلي، الذي سيتتبع تطور العلاقة بين القبائل والدولة في العراق عبر مختلف الفترات التاريخية، بدءًا من العهد العثماني، مرورًا بإنشاء الدولة العراقية الحديثة، وصولًا إلى فترة ما بعد عام 2003. سيمكننا هذا المنهج من فهم الجذور التاريخية للهويات القبلية-الوطنية، وكيف تشكلت، وكيف تفاعلت مع السياقات السياسية المتغيرة. 2- المنهج الوصفي التحليلي، الذي سيُستخدم لوصف وتحليل الظواهر المتعلقة بتأثير القبائل في الوقت الحاضر، بما في ذلك آليات التجنيد الانتخابي، والاحتواء الأمني، وإعادة رسم الحدود الثقافية والسياسية. سيشمل هذا المنهج جمع بيانات نوعية من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير البحثية والمقالات الصحفية، بالإضافة إلى تحليل الوثائق الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بدور العشائر

.3-، منهج دراسة الحالة، حيث سيتم اختيار دراسة حالة نموذجية للتفاعلات القبلية مع الحكومات المحلية خلال الفترة من 2014 إلى 2023. ستوفر هذه الدراسة المتعمقة رؤى تفصيلية وعملية حول كيفية تطبيق الفرضيات النظرية في الممارسة العملية وستساهم في اختبار صحة الفرضيات المطروحة حول الآليات الثلاث (التجنيد الانتخابي، والاحتواء الأمني، وإعادة ترسيم الحدود).

4-المنهج الجيوسياسي، الذي سيتم دمجه في التحليل لفهم كيفية تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية على ديناميكيات العلاقة بين العشائر والدولة، وكيف تترجم هذه التأثيرات إلى تأثير جيوسياسي ملموس.

اولاً-الإطار النظري لعلم الاجتماع الجيوسياسي والقبيلة:

لفهم الدور المعقد للقبائل في البنية الجيوسياسية للعراق، لا بد من تجاوز الإطار التقليدي لدراسة القبيلة كوحدة اجتماعية بحتة، والانتقال إلى إطار نظري أوسع وأشمل، ألا وهو علم الاجتماع الجيوسياسي للقبيلة. لا ينظر هذا الإطار إلى القبيلة على أنها مجرد مجموعة قرابة أو ثقافية، بل ككيان نشط له دور سياسي واضح وقدرة على التأثير بشكل عميق على توزيع السلطة، والسيطرة على الموارد الحيوية، وحتى إعادة تعريف الحدود المكانية والرمزية داخل مساحة جغرافية معينة. في الدول الهشة أو الانتقالية مثل العراق، حيث تتراجع مركزية الدولة وتضعف مؤسساتها بسبب عقود من الصراع والفساد وسوء الإدارة، تظهر القبيلة كـ "دولة مصغرة" أو "فاعل دون وطني" يملأ الفراغ الإداري والأمني ويمارس وظائف كانت في الأصل من

اختصاص الدولة. [1]على سبيل المثال، تشير دراسات متعددة إلى أن حوالي 60٪ من النزاعات الاجتماعية والجنائية البسيطة في المناطق الريفية وشبه الحضرية في جنوب ووسط العراق يتم تسويتها من خلال المجالس القبلية بدلاً من المحاكم الرسمية، مما يشير إلى تآكل السلطة القضائية للدولة وتفضيل المجتمع للآليات القبلية التقليدية. هذا التنازل الفعلي عن جزء من السيادة القضائية لا يقتصر على حل النزاعات، بل يمتد أيضًا إلى توفير الحماية الأمنية. تشير بعض التقديرات إلى أن عدد الميليشيات القبلية المسلحة في بعض المحافظات الجنوبية تجاوز 40 ألفًا في عام 2020، وهو ما يعادل تقريبًا لواءين أو ثلاثة ألوية عسكرية نظامية. يمنح هذا الوجود المسلح القبائل قوة تفاوضية هائلة في المعادلة الأمنية المحلية، مما يمكّنها من فرض أجنداتها وحتى تحدي قرارات الأجهزة الأمنية الرسمية[2].

تركز علم الاجتماع الجيوسياسي للقبيلة بشكل مكثف على كيفية ترجمة الروابط الاجتماعية القوية والولاءات القبلية العميقة إلى قوة مكانية، أي القدرة الفعلية على السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية (مثل الأراضي الزراعية الخصبة ومصادر المياه أو آبار النفط المحدودة) وحتى حركة السكان وتنظيمهم. في هذا السياق، تصبح القبيلة ليست مجرد مجموعة من الأفراد مرتبطين برباط الدم، بل كيانًا له امتداد جغرافي ونفوذ سياسي ملموس يمكن أن يتوسع أو يتقلص بناءً على عوامل جيوسياسية متعددة. تشمل هذه العوامل قوة الدولة المركزية وقدرتها على ممارسة السيطرة، ومدى التنافس بين القبائل المجاورة على الموارد أو النفوذ، وتوافر الموارد الاقتصادية الاستراتيجية في مناطق معينة، وحتى التدخلات الخارجية التي قد تدعم قبيلة على حساب أخرى لتحقيق أجندات أوسع.

لنأخذ حالة الأنبار بعد عام 2003 كمثال: كجزء من جهود مكافحة التمرد في المحافظة، اعتمدت القوات الأمريكية بشكل كبير على إشراك القبائل السنية في ما أصبح يعرف باسم حركة "الصحوة". هذا الدعم، الذي تراوح بين التمويل والتسليح والتدريب، منح هذه القبائل نفوذاً هائلاً لم يقتصر على الأمن، بل امتد إلى السيطرة السياسية والاقتصادية في مناطق نفوذها التقليدية. في مرحلة ما، سيطرت بعض القبائل على نقاط تفتيش حيوية على الطرق الرئيسية، ونظمت التجارة المحلية، وحتى حددت من يمكنه العيش أو العمل في مناطق نفوذها، وفرضت رسومًا غير رسمية (إتاوات) على حركة البضائع والأفراد. أدى ذلك إلى إنشاء "جزر" من السلطة القبلية المستقلة فعليًا داخل النسيج الوطني للدولة، حيث أصبح الولاء للشيخ أو العشيرة أقوى من الولاء لمؤسسات الدولة. يوضح هذا التفاعل بوضوح كيف يمكن للقبيلة أن تصبح لاعباً جيوسياسياً رئيسياً يساهم في إعادة رسم الحدود الثقافية والسياسية للمناطق، حيث لم تعد الحدود الإدارية الرسمية هي الخطوط الفاصلة الوحيدة،[3] بل أصبحت الحدود القبلية هي الحدود الفعلية للسيطرة والنفوذ، مما أدى إلى تعقيد إدارة الفضاء الجغرافي. يشرح هذا الإطار النظري أيضًا كيف أن الولاء للقبيلة غالبًا ما يتفوق على الولاء للدولة، خاصة في غياب دولة قوية قادرة على توفير الخدمات الأساسية والأمن الشامل والعدالة المتساوية. يخلق هذا الوضع ما يُعرف بالازدواجية الاستبدادية، التي تقوض سيادة الدولة، وتعيق بناء المؤسسات الحديثة، وتؤثر على قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها التنموية أو الأمنية. إن فهم هذا التفاعل لا يقتصر على وصف الظاهرة، بل يشمل أيضًا تحليل أسبابها الجذرية وعواقبها، ويوفر أدوات تحليلية لفهم كيفية تحول

---

[1] سعيد علي نجدي .*المعرفة والسلطة في التراث الإسلامي* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

[2] عبد الله بن عبد العزيز اليوسف .*الانساق الاجتماعية و دورها فى مقاومة الارهاب و التطرف:(دراسة تحليلية للمجتمع السعودى)*. Vol. 383. Naif Arab University, 2006.

[3] Chokr, Mae Anna. *Tribes, Memory and Politics in Iraq*. Diss. University of Westminster, 2022.

الولاءات الاجتماعية العميقة إلى قوى جيوسياسية حاسمة تحدد مصير الدول والمجتمعات في بيئات هشة ومعقدة مثل العراق.[1]

ثانيا -تحليل تاريخي لتكوين الهويات القبلية-الوطنية في العراق:

لفهم العلاقة المعقدة والمتطورة بين القبيلة والدولة في العراق، لا بد من إجراء تحليل تاريخي متعمق لكيفية تشكل الهويات القبلية والوطنية وتفاعلها عبر العصور. العراق، كدولة حديثة بالمعنى المعاصر، لم يكن نتاج تطور عضوي للهوية الوطنية، كما كان الحال في بعض الدول الأوروبية التي شهدت صعودًا تدريجيًا لمفهوم الدولة القومية. بل كان كيانًا جغرافيًا وسياسيًا نشأ عن الاتفاقات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا اتفاقية سايكس-بيكو وإعلان بلفور، وقد رسمت حدوده إلى حد كبير بشكل مصطنع من قبل القوى الاستعمارية. ترك هذا الأساس "المفروض" للدولة فراغًا كبيرًا في بناء هوية وطنية موحدة قادرة على استيعاب التنوع العرقي والطائفي والقبلي، وهو فراغ ملأته إلى حد كبير الهويات دون الوطنية، وعلى رأسها الهوية القبلية، التي ترسخت في الوعي الاجتماعي على مدى عقود[2].

خلال الحقبة العثمانية، التي استمرت أربعة قرون في العراق، اتسمت العلاقة بين السلطة المركزية في اسطنبول والقبائل العراقية باللامركزية الجغرافية والإدارية والتفاوض المستمر. أدرك السلطان العثماني، الذي غالبًا ما كان يفتقر إلى الموارد البشرية والمادية اللازمة لفرض سيطرته المباشرة على جميع أنحاء البلاد، تأثير شيوخ القبائل كوكلاء غير مباشرين له في إدارة المناطق الريفية والنائية. كان هؤلاء الشيوخ مسؤولين عن تحصيل الضرائب، وتوفير الأمن النسبي، وتسوية النزاعات وفقًا للعادات القبلية، مقابل الاعتراف الرسمي بوضعهم. كانت القبائل، خاصة في المناطق الصحراوية والزراعية النائية، تعمل ككيانات شبه مستقلة، وتطبق قوانينها العرفية المعروفة باسم "القانون القبلي" (مجموعة من العادات والتقاليد التي تحكم العلاقات بين الأفراد والقبائل)، وتسيطر على أراضيها الشاسعة، وتدير شؤونها الداخلية بمرونة كبيرة. تشير بعض التقديرات التاريخية إلى أن السلطة العثمانية كانت تسيطر بشكل مباشر وفعال على حوالي 30٪ فقط من الأراضي العراقية قبل نهاية القرن التاسع عشر، تاركة الباقي تحت تأثير قبلي قوي. عزز هذا السياق التاريخي مكانة العشيرة كمركز رئيسي للسلطة، متفوقة على أي مفهوم للدولة المركزية الذي كان غائبًا أو ضعيفًا في أذهان السكان، وبالتالي رسخ الولاء القبلي كهيكل أساسي للهوية[3].

مع إنشاء الدولة العراقية الحديثة في عام 1921 تحت الانتداب البريطاني[4]، واجهت الحكومات المتعاقبة تحديًا هائلاً يتمثل في كيفية دمج هذه الكيانات القبلية القوية ذات الاستقلالية التاريخية في دولة وطنية موحدة ذات سيادة مركزية. كانت الاستراتيجية الأولية للدولة تهدف إلى "استقرار" القبائل و"تحضيرها" و"دمجها" في النسيج الوطني من خلال عدة سياسات:

---

[1] Matin, Kamran. "Lineages of the Islamic State: An international historical sociology of State (de-) formation in Iraq." *Journal of Historical Sociology* 31.1 (2018): 6-24.

[2] Cigar, Norman L. *Al-Qaida, the Tribes, and the Government: Lessons and Prospects for Iraq's Unstable Triangle*. No. 2. Government Printing Office, 2012.

[3] Cooke, Miriam. *Tribal modern: Branding new nations in the Arab Gulf*. Univ of California Press, 2014.

[4] علي صالح عبد الحسن عيسى and إنعام مهدي علي السلمان. "الأوسمة والأنواط العراقية في العهد الجمهوري الاول (1958-1963)." *Journal of Studies in History and Archeology* 77 (2021): 343-366.

- سن قوانين تسوية حقوق الأراضي (مثل قانون تسوية حقوق الأراضي رقم 29 لعام 1938): كان هذا القانون يهدف ظاهريًا إلى استقرار المزارعين وتحديد ملكية الأراضي، ولكنه أدى في الواقع إلى نقل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى شيوخ القبائل، الذين كانوا يعتبرون وكلاء للدولة. ربط هذا الإجراء مصالح الشيوخ بالدولة، لكنه عزز أيضاً نفوذهم الاقتصادي والاجتماعي بطريقة غير مسبوقة وحوّل العديد من الفلاحين إلى عبيد تحت سلطة الشيخ بدلاً من الدولة.
- إنشاء الشرطة والجيش الوطنيين: كان الهدف هو فرض سلطة الدولة وتقليل الاعتماد على القوات القبلية المسلحة. ومع ذلك، غالبًا ما تم تجنيد أفراد العشائر في هذه القوات، مما أدى إلى تسرب الولاءات القبلية إلى المؤسسة العسكرية والأمنية نفسها.
- نظام التعليم الحديث: لغرس مفاهيم المواطنة والانتماء الوطني، لكن تأثيره كان بطيئًا ومحدودًا في المناطق الريفية حيث ظلت القبيلة هي المرجع الأساسي.

لم تنجح هذه الجهود تمامًا في بناء هوية وطنية متجذرة. استغل العديد من شيوخ القبائل القوانين لتعزيز نفوذهم على حساب أفراد القبائل، مما أدى إلى ظهور إقطاعيات قبلية تتمتع بسلطة مطلقة. والأسوأ من ذلك، أن الدولة نفسها لجأت في كثير من الأحيان إلى استغلال الولاءات القبلية لخدمة أجنداتها السياسية، ودعم بعض الشيوخ ضد آخرين لخلق توازن في القوى، أو استخدام القوات القبلية لقمع التمردات، مما عزز فكرة أن الولاء القبلي يمكن أن يكون طريقًا إلى النفوذ والسلطة داخل الهيكل الرسمي للدولة. على سبيل المثال، في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، شكلت القبائل كتل انتخابية قوية، حيث تمكن بعض الشيوخ من توجيه آلاف الأصوات إلى مرشحيهم، مما جعلهم لاعبين رئيسيين في البرلمان العراقي وتشكيل الحكومات[1].

بعد ثورة 14 يوليو 1958 وإقامة الجمهورية، سعت الأنظمة المتعاقبة، ولا سيما نظام حزب البعث لاحقاً، إلى قمع وتقويض النفوذ القبلي بشكل جذري لصالح بناء هوية وطنية عراقية مركزية قوية تتبع أيديولوجية الحزب. وقد تم ذلك من خلال:

- إلغاء قانون توزيع الأراضي ومحاولة إعادة توزيع الأراضي كجزء من إصلاحات زراعية واسعة النطاق.
- فرض رقابة صارمة من الدولة على الأراضي والموارد والخدمات.
- إضعاف مكانة الشيوخ التقليديين في الهياكل الرسمية، وحتى اعتقال أو القضاء على بعضهم في بعض الحالات[2].
- تعزيز دور الأيديولوجية القومية والاشتراكية في التعليم ووسائل الإعلام لتفكيك الولاءات الفرعية.

ومع ذلك، حتى في ذروة نظام صدام حسين الشمولي في الثمانينيات، لم تتمكن الدولة من القضاء تمامًا على الروابط القبلية. في الواقع، عاد النظام نفسه، خاصة بعد حرب الخليج الثانية (1991) والعقوبات الاقتصادية في التسعينيات التي أضعفت مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات، إلى استخدام القبائل كأداة لتعزيز قبضته على السلطة في سياق الأزمة. وشهدت هذه المرحلة ما سمي بـ "عودة القبيلة"، حيث تم إحياء بعض القوانين العرفية، وتعيين شيوخ موالين في مناصب إدارية وحزبية، واستخدامهم كـ "عيون" الدولة في المناطق الريفية وشبه الحضرية. أدى هذا التقلب في سياسة الدولة تجاه العشائر، بين القمع والاحتواء والاستغلال، إلى تشكيل هويات هجينة تتراوح بين الولاء للدولة في فترات السلطة المركزية والعودة إلى الجذور القبلية وتفعيل شبكات التضامن العشائري في فترات الضعف أو الأزمات. على سبيل المثال، خلال حصار التسعينيات، كانت المجالس القبلية في العديد من المناطق هي الكيانات الوحيدة التي تقدم شكلاً من

---

[1] محمد المساري. "النظامُ الانتخاب وبناء العملةٌ الدمّقراطةٌ "*دراسات في الاقتصاد والتجارة* .(2018)

[2] باسم جاسم يحيى الفتلاوي. "النظامُ النيابيُ في العراق"" دراسة تحليلية.(2021) ".

أشكال الدعم الاجتماعي والأمني للسكان وسط انهيار الخدمات الحكومية وتدهور مؤسسات الرعاية الاجتماعية[1].

وقد عزز هذا التراكم التاريخي في التعامل مع القبائل، الذي اتسم بالاستغلال والقمع والاحتواء المزدوج، فكرة أن الهوية القبلية ليست مجرد تراث ثقافي ثابت، بل هي الملاذ الأخير للأمن والدعم الاجتماعي والسلطة السياسية عندما تفشل الدولة في توفير هذه الضروريات. مهد هذا السياق المعقد الطريق لدور جيوسياسي بارز للقبائل في فترة ما بعد عام 2003، حيث استغلت الفراغ الأمني والفوضى وضعف المؤسسات لإعادة تعريف نفوذها وموقعها على الخريطة السياسية، لتصبح لاعباً لا غنى عنه في أي معادلة أمنية أو سياسية على المستويين المحلي والوطني، وتؤثر بشكل مباشر على تشكيل الفضاء الجغرافي والسياسي للعراق[2].

ثالثاً-دراسة حالة نموذجية: التفاعلات القبلية مع الحكومات المحلية في العراق (2014-2023) - أبعاد التأثير الجيوسياسي المتعددة

الفترة من 2014 إلى 2023 في العراق، المعروفة بصعود وسقوط تنظيم داعش الإرهابي، تلاها مرحلة ما بعد التحرير والتحديات الهائلة التي تلت ذلك في إعادة الإعمار والاستقرار، توفر دراسة حالة غنية ومفصلة تسلط الضوء على عمق وتنوع التأثير الجيوسياسي للقبائل العراقية على الحكومات المحلية. لم تكشف هذه الفترة الحرجة عن الآليات الثلاث الرئيسية التي طرحتها الدراسة (التجنيد الانتخابي، والاحتواء الأمني، وإعادة رسم الحدود الثقافية والسياسية) فحسب، بل أوضحت أيضًا كيف تفاعلت هذه الآليات بطرق معقدة وكيف عززت العوامل الخارجية والداخلية أو قللت من تأثير القبائل، مما أدى إلى تشكيل مشهد جيوسياسي محلي متقلب وصعب.

❖ التجنيد الانتخابي كأداة جيوسياسية وشكل من أشكال نظام الحصص:

مع ضعف الأحزاب السياسية المنظمة على المستوى المحلي في العديد من المحافظات، أو فقدانها للثقة الشعبية بعد سنوات من الفساد وسوء الإدارة، برزت العشائر كقوة تعبئة هائلة في العملية الانتخابية، وأصبحت بمثابة "بنوك أصوات" حقيقية. في انتخابات المجالس المحلية أو البرلمانية، غالبًا ما يُلاحظ أن المرشحين، حتى لو كانوا ينتمون إلى أحزاب سياسية عابرة للطوائف، يعودون للبحث عن دعم قبلي قوي لضمان الفوز، بدلاً من الاعتماد على البرامج السياسية أو الأيديولوجيات. على سبيل المثال، في الانتخابات المحلية التي أجريت في بعض المحافظات التي تحررت من داعش بعد عام 2017، تبين أن المرشحين الذين حصلوا على دعم زعماء القبائل الكبار أو التحالفات القبلية القوية حققوا معدلات نجاح تفوق بكثير تلك التي حققها المرشحون الذين اعتمدوا فقط على البرامج الانتخابية. تشير بعض التقديرات الميدانية إلى أن ما يصل إلى 30٪ إلى 40٪ من المقاعد في بعض المجالس المحلية ذهبت إلى مرشحين مدعومين بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل هذه التحالفات القبلية، خاصة في محافظات مثل الأنبار وصلاح الدين والبصرة. لا يقتصر هذا الدعم على حشد الأصوات في يوم الانتخابات، بل يمتد إلى توفير الحماية الأمنية لمقار الانتخابات وحتى ممارسة الضغط الاجتماعي والقبلي لضمان الأصوات لمرشح معين. يمنح هذا الدور الانتخابي النشط القبائل قوة تفاوضية هائلة مع الحكومات المحلية التي تشكلت بعد الانتخابات، حيث أصبح شيوخ القبائل شركاء فعليين في صنع القرار خلف الكواليس[3]. غالبًا ما يترجم هذا التأثير إلى:

- تعيين أعضاء عشائرهم أو المقربين منهم في مناصب إدارية أو أمنية داخل هيكل الحكومة المحلية.

---

[1] قنفود، مرزاق. "الأحزاب السياسية والنظم الإنتخابية: مجموعة محاضرات مقدمة لطلبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية: السنة الثانية ليسانس LMD جذع مشترك.(2019) ".

[2] Dinu, Gabriel, and Loredana Dinu. "A Political Marketing Approach Regarding The Electoral System In Romania." *Annals-Economy Series* 1 (2019): 86-91.

[3] عزمي بشارة. *الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

- ضمان تخصيص مشاريع الخدمات والتنمية لمناطق نفوذهم، حتى لو لم تكن ذات أولوية قصوى على مستوى المحافظة.
- التدخل في السياسات المحلية والتأثير على توزيع الموارد، مما يعيد تشكيل أولويات الحكومة المحلية ويوجهها نحو خدمة المصالح القبلية أو الطائفية بدلاً من المصالح العامة للمواطنين. تعمق هذه الظاهرة مفهوم الحصص القبلية، الذي يوازي الحصص الطائفية في النظام السياسي العراقي[1].

❖ الاحتواء الأمني وملء الفراغ الحكومي:

كانت الفترة من عام 2014 فصاعدًا، لا سيما مع سيطرة تنظيم داعش على مساحات شاسعة من البلاد وانهيار معظم الجيش العراقي في تلك المرحلة، اختبارًا صعبًا لقدرة الدولة على توفير الأمن. في هذا السياق الكارثي، برزت القبائل كخط الدفاع الأول والأخير في العديد من المناطق، لا سيما في المحافظات الغربية والشمالية. في الأنبار وصلاح الدين ونينوى، تم تشكيل قوات قبلية مسلحة (مثل التعبئة القبلية أو الصحوة المتجددة)، بتمويل ودعم محدودين من الحكومة المركزية أو القوات الدولية، لمواجهة داعش. قامت هذه القوات، التي بلغ عددها في بعض الأحيان عشرات الآلاف (على سبيل المثال، قُدر عدد مقاتلي الصحوة القبليين في الأنبار وحدها بالآلاف في ذروة القتال)، بعمليات عسكرية فعالة لتحرير مناطقها، مما منحها شرعية شعبية هائلة وتأثيرًا أمنيًا كبيرًا بعد التحرير.

بعد طرد داعش، رفضت هذه القوات في كثير من الأحيان تسليم جميع أسلحتها أو الخضوع بالكامل لسلطة الدولة، مفضلة الاحتفاظ بقوة شبه مستقلة للتعامل مع "التهديدات الأمنية" المتبقية أو لفرض القانون القبلي. وقد أدى ذلك إلى ثنائية أمنية واضحة، حيث تتعايش القوات الحكومية الرسمية (الجيش والشرطة) جنبًا إلى جنب مع الفصائل القبلية المسلحة، حيث تمارس كل منها شكلاً من أشكال السيطرة على الأراضي، وأحيانًا تتنافس على النفوذ. في بعض المناطق، أصبحت القبيلة الكيان الوحيد القادر على فرض الأمن وحل النزاعات الدموية المعقدة (خاصة الثأر) ومكافحة الجريمة المنظمة، بسبب ضعف وكالات الأمن الرسمية وغيابها، وعدم ثقة السكان بها، أو فسادها. هذا الدور الأمني النشط لا يمنح العشائر نفوذاً عسكرياً فحسب، بل يمنحها أيضاً القدرة على التأثير في تعيين قادة الأجهزة الأمنية المحلية (مثل قادة الشرطة أو قادة الألوية)، وتوجيه العمليات الأمنية في مناطق نفوذها، وحتى حماية بعض الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (مثل التجارة الحدودية غير المشروعة)، مما يعزز سيطرتها الجيوسياسية على الإقليم ويخلق مناطق أمنية شبه مستقلة.[2]

❖ إعادة رسم الحدود الثقافية والسياسية للمناطق وتأثيرها على التركيبة السكانية:

يبرز هذا البعد باعتباره أحد أخطر الآثار الجيوسياسية للعشائر، لا سيما في المناطق التي شهدت صراعات طائفية أو نزاعات عنيفة على الأراضي. لا تلتزم القبائل بالضرورة بالحدود الإدارية الرسمية للمحافظات أو المقاطعات أو حتى الأقضية الفرعية، بل تميل إلى إقامة مناطق نفوذ خاصة بها استناداً إلى التركيبة السكانية القبلية والولاءات الدموية والطائفية. يؤدي هذا إلى ظهور "جيوب قبلية" تفرض سلطتها الفعلية على مناطق واسعة، وتتحكم في الوصول إلى الموارد الحيوية، وتحدد بشكل فعال من يمكنه العيش أو العمل داخل هذه الجيوب. على سبيل المثال، في بعض مناطق حزام بغداد أو في محافظتي ديالى وصلاح الدين، في أعقاب التغيير الديموغرافي الناتج عن الصراعات الطائفية والعسكرية، قامت بعض القبائل "بتطهير" مناطق من قبائل أو أقليات أخرى (مثل اليزيديين والمسيحيين أو التركمان) وفرضت سيطرتها الكاملة عليها، ومنعت عودة السكان الأصليين أو فرضت شروطًا صعبة للغاية لعودتهم (مثل دفع مبالغ كبيرة من المال أو "ضمانات قبلية" قد تكون مهينة). يشكل هذا الفعل إعادة ترسيم للحدود على أساس الهوية القبلية أو الطائفية أو العرقية،

[1] Colibăşanu, Antonia. "Geopolitics, Geoeconomics and Borderlands."

[2] Rasheed, Amjed, and Sardar Aziz. "Iraq amid great power competition: A case of minimal local agency?." *China, Russia, and the USA in the Middle East*. Routledge, 2023. 131-144.

مما يؤثر بشكل مباشر على الخريطة الديموغرافية والجيوسياسية للمنطقة ويعيق جهود المصالحة الوطنية الحقيقية والتكامل المجتمعي. تسيطر القبائل أيضًا على مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية في مناطق نفوذها، وتفرض نوعًا من "الضرائب" أو "الرسوم" على الشركات التي تنفذ مشاريع حكومية، أو تتحكم في توزيع المساعدات الإنسانية، مما يجعلها قوة اقتصادية محلية مؤثرة تعيق الشفافية وتدعم الفساد. تُظهر هذه الديناميات المتشابكة كيف أن العشائر، في غياب دولة مركزية قوية، تتحول من مجرد كيانات اجتماعية إلى قوى سياسية وعسكرية واقتصادية تساهم بنشاط في تقسيم البلاد إلى "إقطاعيات نفوذ" غير رسمية، مما يجعل مفهومي "السيادة الوطنية" و"المواطنة المتساوية" تحديًا معقدًا يتطلب نُهجًا شاملة تتجاوز الأطر التقليدية للتغلب على هذا التفتت[1].

رابعاً-سيناريوهات المستقبل الجيوسياسي للعراق في ضوء ديناميكية القبيلة والدولة:

إن التفاعل المعقد والمستمر بين القبائل العراقية والدولة يلقي بظلاله الثقيلة على سيناريوهات المستقبل الجيوسياسي للعراق، مما يمثل تحديات عميقة وفرصًا محتملة في الوقت نفسه. يمكننا أن نتصور عدة مسارات محتملة، يعتمد كل منها بشكل حاسم على كيفية تطور هذه الديناميكية الأساسية وعلى القدرة على إدارة التوازنات الهشة بين هذه القوى، التي تكون أحيانًا متضاربة وأحيانًا متكاملة.

في السيناريو الأول، الذي يمكن أن نسميه "استمرار الوضع الراهن - دولة داخل دولة"، نفترض أن الضعف النسبي للدولة المركزية سيظل سمة سائدة، مع بقاء النفوذ القبلي قويًا وفعالًا بشكل مستقل في التكوين الجيوسياسي المحلي. في هذه الحالة، ستستمر العشائر في ممارسة نفوذها العميق من خلال آليات متعددة؛ وسيستمر التجنيد الانتخابي كقوة دافعة للحصص، حيث يلعب شيوخ القبائل أدوارًا محورية في توجيه الأصوات إلى مرشحيهم، مما يؤدي إلى استمرار توزيع المناصب والموارد العامة على أساس الولاء القبلي والقرابة بدلاً من الكفاءة والمؤهلات الأكاديمية أو المهنية. سيظل احتواء الأمن في أيدي العشائر في مناطق نفوذها، مما يعني أن الجماعات المسلحة خارج سيطرة الدولة الكاملة ستستمر في الوجود، وستزداد ظاهرة "شرطة العشائر" أو "حماية العشائر"، [2]التي تفرض الأمن وفقًا لعاداتها وتقاليدها، بل وتجمع 'ضرائب' أو "جزية" غير رسمية، مما يقوض سلطة القانون الرسمي. والأهم من ذلك، ستستمر العشائر في إعادة رسم الحدود الثقافية والسياسية على الأرض، حيث لم تعد الحدود الإدارية الرسمية هي الخط الفاصل الحاسم، بل أصبحت المناطق "جيوب نفوذ" قبلية، لكل منها قوانينها وعاداتها وشبه استقلالها. سيؤدي ذلك إلى إعاقة جهود المصالحة الوطنية الحقيقية وإعادة الإعمار بعد سنوات من الصراع، بل وسيؤجج النزاعات المحلية على الأراضي والموارد بسبب غياب سلطة رسمية قوية وحاسمة لحلها، مما يجعل العراق أكثر انقسامًا وتفككًا، مع صعوبة كبيرة في تطبيق قوانين وسياسات موحدة[3].

اما عن السيناريو الثاني، الذي نسميه "تراجع نفوذ القبائل لصالح الدولة المركزية"، يتطلب تحولات جذرية وقرارات سياسية حاسمة تتجاوز مجرد الإصلاحات الشكلية. يفترض هذا السيناريو أن الدولة العراقية ستنجح

---

[1] Murrani, Sana. "Mapping the Unseen: Harnessing Indigenous Knowledge through Participatory Mapping to Address Displacement and Housing Challenges in Post Invasion Iraq." *The LSE Middle East Centre Paper Series* 78 (2023).

[2] Stancati, Bernard. "Tribal dynamics and the Iraq surge." *Strategic Studies Quarterly* 4.2 (2010): 88-112.

[3] Çelik, Ayşe Betül, and Andrew Blum. "Future uncertain: using scenarios to understand Turkey's geopolitical environment and its impact on the Kurdish question." *Ethnopolitics* 6.4 (2007): 569-583.

في استعادة مركزية تاريخية وإرساء سيادة كاملة وفعالة على جميع أراضيها ومواردها. وسيتحقق ذلك من خلال إنشاء مؤسسات دولة قوية وفعالة، بما في ذلك جيش وقوات شرطة محترفة ووطنية ومحايدة، وقضاء مستقل ونزيه قادر على حل النزاعات وتطبيق القانون بشكل عادل وشفاف على الجميع دون استثناء. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة في جميع أنحاء البلاد، وتوفير فرص عمل حقيقية، وتقديم خدمات أساسية عالية الجودة (مثل التعليم والصحة والكهرباء والمياه النظيفة) لجميع المواطنين بطريقة عادلة، وبالتالي تقليل اعتماد الأفراد والمجتمعات على شبكات الدعم القبلية في حياتهم اليومية بشكل كبير. من الضروري أيضًا تعزيز الهوية الوطنية العراقية الموحدة من خلال برامج تعليمية وإعلامية وسياسات ثقافية تعزز المواطنة المشتركة والانتماء الوطني على حساب الانتماءات الفرعية. يتطلب هذا السيناريو أيضًا إدارة حكيمة وشفافة للموارد الوطنية، وضمان التوزيع العادل للثروة والحد من النزاعات عليها، فضلاً عن نزع سلاح جميع الجماعات غير الرسمية، بما في ذلك الفصائل القبلية المسلحة، وإدماج أعضائها في المؤسسات الحكومية الرسمية أو برامج إعادة تأهيل المجتمع. إذا نجحت الدولة في تنفيذ هذه الإجراءات المعقدة والمتشابكة، فقد يتراجع تأثير القبائل تدريجياً، وقد يتحول دورها من قوى جيوسياسية مستقلة إلى كيانات اجتماعية وثقافية تابعة للدولة ومكملة لها، مما يعزز استقرار العراق وقدرته على بناء دولة مؤسسية حديثة[1].

السيناريو الثالث، "الشراكة المستدامة والتكامل – التكيف المرن"، يقدم حلاً وسطاً وربما مساراً أكثر واقعية، مع الاعتراف بأن محاولة القضاء التام على العشائر قد تكون غير واقعية أو حتى ذات نتائج عكسية نظراً لجذورها التاريخية والاجتماعية العميقة في المجتمع العراقي. وبدلاً من ذلك، يقترح هذا السيناريو دمج بعض أدوار القبائل في هيكل الدولة الحديثة بطريقة تخدم الأهداف الوطنية وتعزز الاستقرار دون المساس بسيادة الدولة المركزية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على بعض الأدوار التقليدية للعشائر، مثل مشاركتها في لجان المصالحة المجتمعية المحلية أو لجان تسوية المنازعات الصغيرة تحت الإشراف القضائي والرسمي للدولة، بدلاً من السماح لها بالعمل بشكل مستقل خارج نطاق القانون. ويمكن أيضاً تحديد أدوار تكميلية للعشائر في دعم جهود التنمية المحلية، وبرامج التوعية الاجتماعية والصحية، أو كقناة اتصال فعالة بين الدولة والمجتمع في المناطق النائية التي يصعب على المؤسسات الرسمية الوصول إليها مباشرة. ويشمل هذا المسار أيضاً تثقيف وتدريب شيوخ القبائل على مفاهيم الحكم الرشيد والمواطنة وحقوق الإنسان، بهدف توجيه نفوذهم نحو المصلحة العامة والالتزام بالدستور. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم حوافز مالية واجتماعية للقبائل التي تمتثل لقوانين الدولة وتتعاون مع مؤسساتها، مع تشديد الخناق على تلك التي تعمل خارج الإطار القانوني أو تعرقل عمل الدولة. يهدف هذا السيناريو إلى تحقيق توازن دقيق، حيث يتم تسخير قوة ونفوذ العشائر الاجتماعية بطريقة بناءة تخدم المصلحة الوطنية العليا، مع الحفاظ على مركزية الدولة وسيادتها. إنها عملية طويلة الأمد تتطلب حكمة سياسية استثنائية، وقدرة استثنائية على التفاوض والتكيف، وتصميمًا لا يتزعزع على بناء الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف. في الختام، سيظل مستقبل العراق الجيوسياسي يعتمد بشكل أساسي على كيفية تطور هذه العلاقة المعقدة والمتشابكة بين القبيلة والدولة. هل ستتمكن الدولة من التغلب على التحديات التاريخية وفرض سيادتها الكاملة والفعالة، أم ستظل القبائل لاعباً مستقلاً رئيسياً له تأثير قوي على المشهد الجغرافي والسياسي للبلاد؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي ستجيب عليه السنوات والعقود القادمة من تاريخ العراق[2].

---

[1] Saeed, Seevan. "The crises in the Middle East: reshaping the region's geopolitical landscape and altering the global order." *Asian Review of Political Economy* 4.1 (2025): 1-14.

[2] Akdedian, Harout, and Harith Hasan. "State atrophy and the reconfiguration of borderlands in Syria and Iraq: Post-2011 dynamics." *Political Geography* 80 (2020): 102178.

الخاتمة :

كشفت هذه الدراسة التحليلية عن تعقيد العلاقة المتجذرة بين القبائل العراقية والدولة، مؤكدة أن هذه الديناميكية ليست مجرد ظاهرة اجتماعية عابرة، بل هي عامل جيوسياسي محوري ساهم بشكل مباشر في تشكيل المشهد المكاني والسياسي للعراق طوال تاريخه الحديث والمعاصر. لقد رأينا كيف حافظت القبيلة، التي كانت ولا تزال هي الهيكل الاجتماعي الأساسي والأكثر استقرارًا في وعي العديد من العراقيين، على نفوذها وقوتها على الرغم من المحاولات المتكررة من قبل الدولة لقمعها أو استيعابها أو حتى استغلالها. وقد أدى هذا الجدل التاريخي، الذي يتسم بتقلب الولاءات بين القبيلة والدولة، إلى ظهور مشهد جيوسياسي فريد تتداخل فيه السلطات الرسمية وغير الرسمية وتتشابك فيه المصالح الوطنية مع المصالح القبلية. وقد أظهر تحليل عميق للآليات الثلاث التي تمارس من خلالها القبائل نفوذها – التعبئة الانتخابية، والاحتواء الأمني، وإعادة رسم الحدود الثقافية والسياسية للمناطق – بوضوح كيف تتحول الروابط الاجتماعية والولاءات الدموية إلى قوة سياسية واقتصادية وعسكرية على الأرض. في سياق الفراغ الأمني المزمن، وهشاشة المؤسسات الحكومية، وانتشار الفساد، وتآكل الثقة في المؤسسات الرسمية، غالبًا ما أصبحت العشائر ملاذًا للأمن والدعم والعدالة، مما عزز شرعيتها الشعبية على حساب شرعية الدولة في بعض المناطق. ولم يقتصر هذا الدور على كونه بديلاً مؤقتاً، بل أصبح جزءاً لا يتجزأ من هيكل السلطة الفعلي في البلاد، مما يشكل تحديات هائلة لأي جهود تهدف إلى بناء دولة مدنية حديثة وقوية. لم يؤدِ النفوذ المتزايد للقبائل، خاصة في فترة ما بعد عام 2003، إلى وجود سلطة مزدوجة فحسب، بل ساهم أيضاً في تعقيد عملية بناء الدولة والديمقراطية في العراق. في حين أن القبائل كانت قوة مهمة في مكافحة الإرهاب وتوفير الأمن في بعض المناطق، إلا أنها كانت أيضاً مصدراً للنزاعات المحلية، وعائقاً أمام سيادة القانون، وساهمت في استمرار الطائفية والفساد. وقد ساهمت قدرة القبائل على إعادة رسم الحدود الجيوسياسية بشكل غير رسمي، استناداً إلى الولاءات القبلية أو الطائفية، في خلق "جيوب" من السيطرة القبلية لا تعترف بالحدود الإدارية الرسمية، مما يعقد جهود إعادة الإعمار والتنمية والمصالحة الوطنية. ولا يزال مستقبل العراق الجيوسياسي، كما استعرضنا في السيناريوهات المحتملة، غير محدد. بين سيناريو استمرار الوضع الراهن، الذي يهدد بمزيد من التفتت والتفكك، وسيناريو تراجع النفوذ القبلي، الذي يتطلب إصلاحات جذرية وغير مسبوقة، وسيناريو الشراكة والتكامل المستدامين اللذين يسعيان إلى تحقيق توازن دقيق، هناك تحديات وفرص هائلة. يتطلب النجاح في بناء دولة عراقية قوية ومستقرة ومزدهرة فهمًا عميقًا لهذه الديناميات المعقدة والحكمة السياسية للتعامل معها. لا يمكن للدولة أن تتجاهل الدور التاريخي والمتجذر للقبائل، ولكن في الوقت نفسه، لا يمكنها أن تسمح لها بتقويض سيادتها ومؤسساتها. لذلك، يتطلب المضي قدمًا أن يتبع صانعو القرار العراقيون سياسات ذكية ومرنة تستند إلى تعزيز سيادة القانون والمؤسسات من خلال إصلاحات شاملة للأجهزة الأمنية والقضائية والإدارية لضمان فعاليتها ونزاهتها، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومنصفة لتوفير فرص معيشية لائقة للجميع، والاستثمار في التعليم وبناء هوية وطنية لتعزيز مفاهيم المواطنة، بالإضافة إلى إدارة حوار وطني شامل يضم جميع الأطراف الفاعلة لتطوير رؤية مشتركة لمستقبل العراق، بحيث يظل التأثير الاستراتيجي للقبائل العراقية على المشهد الجيوسياسي المحلي حقيقة واقعة. يعتمد مستقبل العراق إلى حد كبير على قدرة الدولة على استيعاب هذه القوة التقليدية وتحويلها من تحدٍ إلى محرك للاستقرار والتنمية، مما يضمن بناء دولة قوية وذات سيادة تلبي تطلعات جميع مواطنيها للأمن والازدهار.

النتائج

1. العشائر تُعدّ قوة جيوسياسية محورية في العراق، تتجاوز كونها مجرد كيانات اجتماعية.
2. تُساهم العشائر بفعالية في تشكيل المشهد السياسي عبر التجنيد الانتخابي وتوجيه كتل الأصوات.
3. تُملأ العشائر الفراغ الأمني للدولة في مناطق نفوذها، مما يؤدي لازدواجية في السيطرة الفعلية على الأرض.

4. تُعيد العشائر ترسيم الحدود الثقافية-السياسية للمناطق، مما يُعقد السيطرة الحكومية الرسمية ويُعيق جهود المصالحة الوطنية.
5. لقد أدى ضعف الدولة والفساد المستشري إلى تعزيز نفوذ العشائر كبديل فعلي لسلطة الدولة في العديد من المناطق.

التوصيات

1. يجب على الدولة العراقية تعزيز مؤسساتها الأمنية والقضائية بشكل حاسم لفرض سيادتها الكاملة على جميع أراضيها.
2. يُنصح بتطوير برامج تنموية اقتصادية واجتماعية شاملة وعادلة لتقليل اعتماد الأفراد على الدعم والشبكات العشائرية.
3. يُوصى بتعزيز الهوية الوطنية العراقية الجامعة عبر التعليم والإعلام والسياسات الثقافية لتوحيد الولاءات وتجاوز الانتماءات الفرعية.
4. يجب إشراك العشائر في حوار وطني شامل وبناء لوضع رؤية مشتركة لمستقبل العراق، مع الحفاظ الصارم على سيادة الدولة ومؤسساتها.
5. يُنصح بوضع آليات قانونية واضحة ومؤسسية لدمج الأدوار الإيجابية للعشائر (مثل فض النزاعات) ضمن إطار الدولة الحديثة، تحت إشرافها وسلطتها.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1. سعيد علي نجدي .*المعرفة والسلطة في التراث الإسلامي* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
2. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف .*الانساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف: دراسة تحليلية للمجتمع السعودي* .جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
3. علي صالح عبد الحسن عيسى، وإنعام مهدي علي السلمان. "الأوسمة والأنواط العراقية في العهد الجمهوري الأول ".(1963-1958) *مجلة الدراسات التاريخية والآثار* ، العدد 77 (2021): 343-366.
4. محمد المساري. "النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية ".*دراسات في الاقتصاد والتجارة* ، 2018.
5. باسم جاسم يحيى الفتلاوي. "النظام النيابي في العراق: دراسة تحليلية." 2021.
6. مرزاق قنفود. "الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية: مجموعة محاضرات مقدمة لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية: السنة الثانية ليسانس LMD جذع مشترك." 2019.
7. عزمي بشارة .*الدولة العربية: بحث في المنشأ والمسار* .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

المراجع الأجنبية

1. Chokr, Mae Anna. *Tribes, Memory and Politics in Iraq* . PhD diss., University of Westminster, 2022.
2. Matin, Kamran. "Lineages of the Islamic State: An International Historical Sociology of State (de-) formation in Iraq." *Journal of Historical Sociology* 31, no. 1 (2018): 6–24.
3. Cigar, Norman L. *Al-Qaida, the Tribes, and the Government: Lessons and Prospects for Iraq's Unstable Triangle* . No. 2. Government Printing Office, 2012.
4. Cooke, Miriam. *Tribal Modern: Branding New Nations in the Arab Gulf* . University of California Press, 2014.

5. Dinu, Gabriel, and Loredana Dinu. "A Political Marketing Approach Regarding The Electoral System In Romania." *Annals - Economy Series* , no. 1 (2019): 86–91.
6. Colibășanu, Antonia. "Geopolitics, Geoeconomics and Borderlands."
7. Rasheed, Amjed, and Sardar Aziz. "Iraq Amid Great Power Competition: A Case of Minimal Local Agency?" In *China, Russia, and the USA in the Middle East* , pp. 131–144. Routledge, 2023.
8. Murrani, Sana. *Mapping the Unseen: Harnessing Indigenous Knowledge through Participatory Mapping to Address Displacement and Housing Challenges in Post-Invasion Iraq* . The LSE Middle East Centre Paper Series 78, 2023.
9. Stancati, Bernard. "Tribal Dynamics and the Iraq Surge." *Strategic Studies Quarterly* 4, no. 2 (2010): 88–112.
10. Çelik, Ayşe Betül, and Andrew Blum. "Future Uncertain: Using Scenarios to Understand Turkey's Geopolitical Environment and Its Impact on the Kurdish Question." *Ethnopolitics* 6, no. 4 (2007): 569–583.
11. Saeed, Seevan. "The Crises in the Middle East: Reshaping the Region's Geopolitical Landscape and Altering the Global Order." *Asian Review of Political Economy* 4, no. 1 (2025): 1–14.
12. Akdedian, Harout, and Harith Hasan. "State Atrophy and the Reconfiguration of Borderlands in Syria and Iraq: Post-2011 Dynamics." *Political Geography* 80 (2020): 102178.